

اللجنة الاستشارية الفنيه لصحة الغذاء في القطر

قرار رقم ٦٤

اجتمعت اللجنة الاستشارية الفنيه لصحة الغذاء في القطر المشكله بعوجب امر وزارة الصحة المرقم ٧٠٦ في ١٩٨٩/١/٢١ صباح يوم الثلاثاء المصادف ١٩٨٩/٤/١٨ في معهد بحوث التغذية وتدارست منهاجها

(١) موضوع فاصولها بيناء - زنه ٨٥٠ غم ، ط : ٨٩/٢ ، منشأ امريكا وحمض مجروش - زنه ٩٠٠ غم ، ط : ١/١ منشأ امريكا

اشاره لكاتبى الشركه العامه لتجاره المواد الغذائيه المرقمين ٧٩ و ٨٠ في ١٩٨٩/٣/٢٧ والذي يطلب فحص نماذج من هاتين العادتين لتحديد صلاحيتها للاستهلاك البشرى من عدمه طما ان الشركه الفاحصه ((شركه المراقبه خلال الفحص في ميناء التحميل والمعتمده من قبلهم)) قد اطمتهم ان الارساليتين تحتسطن طن T2 توكسين كذلك ارسلت نماذج من العادتين اعلاه الى مركز فحص السموم في الاغذيه والمياه للتأكد من خلوها من هذه السموم حيث اجابه بكتابه المرقم ٦٤ في ١٩٨٩/٤/٦ بانه تم الفحص وبالتنسيق مع قسم ط الحياه في كلية العلوم / جامعه بغداد وكانت النتيجة خلوا النماذج من سموم T2 توكسين ، طما ان مع بحوث التغذية قد استفسر عن ماده الـ T2 toxin لسامه من هذه مخصنين بهذا الموضوع وقد تبين بان ماده خطره جدا والمعلومات المتوفره عنها قليله وسميتها اخطر من السموم الفطريه الاخرى وقد اجاب ان بكتابه المرقم ٧٥٢ في ١٩٨٩/٤/٦ بما يلي ، بالنظر للثب الحاصل بوجود سموم الـ T2 توكسين في هات الارساليتين لذا لا يمكن للمعهد البت بهاتين الارساليتين حيث وان اظهر عدد اخر من النماذج خلوها من هذه السموم الخطره جدا ، خوفا من وجود قسم من هذه الارساليه ملوثة بهذه السموم ولا يمكن عزلها

السرأى : -

تدارست اللجنة الموضوع من مختلف جوانبه وقد اشبح الاعضاء الموضوع بالعديد من الاراء الس حول النماذج وكيفية سحبها ومدى ايجابيه الفحص ونتائج المختبرات العراقيه كمختبر فحص السموم في الاغذيه والمياه والمختبرات المعايده الاخرى كمختبر USDA والمختبرات العلميه الاردنيه وبناء على ما طرحه ممثل وزاره التجاره والمناقشات التي دارت حولها تم الطلب من الشركه العامه لتجاره المواد الغذائيه ما :

(١) عرض مخابره الشركه الفاحصه التي توضح فيه بانه يمكن الاعتماد على نتائج مختبرات USDA والمختبر الاردنيه ومختبرات مركز فحص السموم ولا مانع لديها من انزال الشحنة للاسواق .

(ب) عرض مخابره الجمعيه العلميه الاردنيه والتي تؤكد فيها خلوا الشحنة من سموم T2 toxin .

(ج) مفاتحه الشركه الفاحصه وبصوره طاجله لارسال النماذج المفحوصه من قبلهم (والتي اظهر الفحص احتوا على سموم T2 toxin) مع طريقه التحليل لغرض اعاده فحصها في المختبرات العراقيه (مركز فحص السموم في الاغذيه والمياه) .

(د) مفاتحه مركز فحص السموم في الاغذيه والمياه عن الطريقه المتبعه في التحليل من قبلهم .

(هـ) تجتمع اللجنة بعد جمع المعلومات اعلاه وتستضيف كل من الدكتور هنى الجبورى من كلية العلوم جامعه بغداد والصيدلى الاختصاصى بالسموم عبد العزيز احمد عبد الباقي مدير مركز فحص السموم للاغذيه والمياه لة اتخاذ القرار النهائى بشأن الشحنتين بما يخدم مصلحه البلد وصحة المواطنين .

(ز) يحدد يوم السبت المصادف ١٩٨٩/٤/٢٢ كمود اولى لعقد اجتماع اللجنة عند اكتمال المتطلبات اعلاه

٢- موضع بيع المواد الغذائية المعهية من طريق الدوائر الكركية مباشرة الى الاسواق المحلية دون
المطلبات الصحية بذلك :-

اشارة لكتاب دائره الولاية الصحية وحمايه البيئه /شعبه الرقايه الصحيه الرقم
١٥٥٦٩ / ٢ / ٢ / فسي ١٩٨٩ / ٤ / ١٢ والذي يطلب فيه عرض الموضوع على اللجنة الاستشاريه مستند
بذلك الى اصل كتاب قسم الرقايه الصحيه في بغداد الرقم ٢٠٩٩ في ١٩٨٩ / ٤ / ٥ حول شكوى خطيه
قدم بها مواطن يذكر ان ابنته اصيبت بحاله مسم ذاتي نتيجته تناولها لسك معلب علامه
الكأس الذهبي انداج تايلندا دم شرابه من محل في منطقه الزهونه وكما اجراء وقائي قامت فرقه صحبه
من قسم الرقايه الصحيه بالكشف على المحل ودم ايقاف بيع هذه العاده واخذت نماذج منها لتحليل
وقد لاحظت فرقه الرقايه انحاء اخرى داخل العمل ان هناك انواع عديده من الاغذية المعهيه من
انداج اجنسي ابتعت اصلا من مديره كرك وسكوس المنطقه الوسطى مباشره دون تحليلها وهي
من المواد المعهيه والمحجوزه في الكمارك والتي تباع بالعزاد العلني من قبل الكمارك دون تحليلها
مختبرات وزاره الصحيه وبما ان التحليلات الاخيره الصادره من ديوان الرئاسه العوقر توجب
اجراء التحليل المتعارف عليهما وفق المصادر العلميه قبل تسويقها وبمعنا للمواطنين عليه فان الاست
في بيع مثل هذه المواد عن طريق الكمارك وهذه الصوره سيعرض حتماً بصحه وحياه المواطنين للخطر
الشديده . كذلك ان قرار اللجنة الاستشاريه الرقم (٢٩) ينص على ان :- تدلف كافة المسو
الغذائيه المعهيه الى القطر من الخارج وذلك :

- أ- اذ ترقها السس شماده المنفسي
- ب- = = الشماده الصحيه
- ج - لاحتمال تلوث العاده ^{عن} قصد او غير قصد بمواد سامه .

السيراي :
+++++++
محدد قرار ديوان الرئاسه العوقر بشأن الموضوع كما توهمد اللجنة الاست
قرارها السابقه بمحدد الموضوع خصوصاً بالقرار رقم (٢٩) ويتم التعامل مع هذه الحاله كما هو جار
سابقاً .

موضوع بيع المواد الغذائية المعربة عن طريق الدوائر التكميكية مباشرة الى الاسواق المحليه دون علم السلطات الصحيه بذلك :-

اشاره لكذاب دائره الوقايه الصحيه وحمايه البيئه / شعبه الرقابه الصحيه الرقم ١٥٥٦٩ / ٢ / ٣ فسي ١٩٨٩ / ٤ / ١٣ والذي يطلب فيه عرض الموضوع على اللجنه الاستشاريه مستندا بذلك الى اصل كذاب قسم الرقابه الصحيه في بغداد الرقم ٢٠٦٩ في ١٩٨٩ / ٤ / ٥ حول شكوى خطيه تقدم بها مواطن يذكر ان ابتداء امبيبت بحاله عدم غذائي لتدريج تناولها لسماك معلب علامه الكأس الذهبي انداج تايلندا وتم شراؤه من محل في منطقه الزهونه وكاجراء وقائي قامت فرقه صحيه من قسم الوقايه الصحيه بالكشف على المحل وتم ايقاف بيع هذه العاده واخذت نماذج منها للتحليل وقد لاحظت فرقه الوقايه الغذاء التحري داخل المحل ان هناك انواع عديده من الاغذية المعليه من انداج اجمن ايجمت اصلا من مديريه كرك وسكوس المنطقه الوسطى مباشرة دون تحليلها وهي من المواد المعربه والمحموزه في الكمارك والتي تباع بالعزاد العلني من قبل الكمارك دون تحليلها في مختبرات وزاره الصحيه وبما ان التحليلات الاخيره الصادره من ديوان الرئاسه الموقر توجب اجراء التحليل الدخاري علمها وفق المصادر العلميه قبل تسويقها وبهنا للمواطنين عليه فان الاستمرار في بيع مثل هذه المواد عن طريق الكمارك وبهذه الصوره سيعرض حتماً صحة وحياء المواطنين للخطر الشديد ، كذلك ان قرار اللجنه الاستشاريه الرقم (٢٩) ينص على ان :- تدلف كافة المواد الغذائية المعربه الى القطر من الخارج وذلك :

- أ - اذكارها السي شماء المنشأ
- ب - = = الشماء الصحيه
- ج - لاحتفال دلوث العاده قصد او غير قصد بمواد سامه .

البرأى :
بمعد قرار ديوان الرئاسه الموقر بشأن الموضوع كما توعد اللجنه الاستشاريه
قرارها السابق بمعد الموضوع خصوصاً القرار رقم (٢٩) ويتم التعامل مع هذه الحاله كما هو جارى سابقاً .

٤ - موضع اعاده تحليل (هيل ويجوز بقتله وكشمض) منشا تركها من طبابه صحة محافظه يندوى -

سبق وان عرض العوض في اجتماع اللجنه السابقه ٦٣ فقرة (٥) وقررت اللجنه في حينه اعاده فحص نماذج من المواد اعلاه من قبل فريق عمل مشترك من المعهد والجهاز العرکن ويكون قرار هذا الفريق نهائي وحسب الاصول ، ولسم تصل النماذج المطلبه للمعهد او الجهاز العرکی لحد الان .

الرأى :-

- تم دراسه هذا الموضوع من مختلف الجوانب وتم عرض المشاكل التي تواجهها الاجهزه الرقابيه في وزاره الصحة عند استيراد مواد عن طريق العومل حيث يتم اخراجها من الدوائر الكرکيهه بمعهد من المستورد الذي يقوم بتسليمها الى اسواق بغداد في بعض الاحيان دون علم الاجهزه الصحيه لذا تم التاكيد على طبابه صحه يندوى لارسال نماذج من الشحنات اعلاه للتحليل وباسرع وقت ممكن وفي حاله تصريف ذوى العلاقه بالشحنات للاسواق يحالون الى المحاكم المختصه لتصرفهم بالمشائيه دون اخذ الملاحيه للاستهلاك البشرى من الدوائر الصحيه المخوله قانوناً .

٥) موضوع زيت زبون علامه اكسترا منشأ تركيا زنه العبوه ١٥ كغم طيه معدنيه تاريخ الانتاج : ١٢/٢٠/٨٨
تاريخ النفاذ : ١٢/٢٠/١٩٩٠

سبق وان عرض الموضوع في اجتماع اللجنه ٦٢ فقره (٤) حيث قررت اللجنه في حيينه ما يلي :-

(بشورره قيام فريق عمل مشترك من قبل معهد بحوث التغذيه والجهاز المركزي باعاده الفحوص على نماذج مسن هذه الماده ويكون قرار هذا الفريق نهائي وحسب الاعول) .

وتم اجراء التحاليل وحسب قرار اللجنه ٦٢/ الا ان مثل الجهاز في هذه اللجنه ذكر بأن هذه التحاليل

هي لطاده زيت الزيتون البكر العادي ولا يمكن اعطاء الصلاحيه الا بعد الاستفسار من دائره الجهاز المركزي

للتقنين والسيطره النوعيه فيما اذا ^{كان} هذا الزيت بكر وان كلمه اكسترا لا تعني زيت ممتاز بل علامه تجاريه وتسم

فعلا ترجمه كتاب من المعهد برقم ٢٤٨ في ١٩٨٩/٤/٥ الى الجهاز المركزي للاستفسار وحسب ما ذكر في

اعلامه وقد اجاب الجهاز المركزي بكتابه المرقم ١٧٦٧/١/٤ في ١٩٨٩/٤/١٢ حيث اوضح ما يلي :-

((يدرج في ادناه نتائج فحص النماذج المذكوره بكتابتكم المرقم ٢٤٨ في ١٩٨٩/٤/٥ حيث بين الكتاب وجدوا يوضح ان هذا الزيت مطابق على ان يذكر بكر عادي على العبوه قبل طرحه في الاسواق)) .

السرأى :-

+++++

تؤيد اللجنه ما جاء في كتاب الجهاز المركزي اعلاه وينظن استعمال الزيت الى الاسواق بمعد

الزام صاحب العلاقه بلصق عباره زيت بكر عادي على كافه عبوات الارساله .

٦) موضوع معجون طماظه مستورده من تركيا زنه ٤٥ كغم

اشاره لكتاب قسم الرقايه الصحيه المرقم ٧٢٧ في ١٩٨٩/٤/١٥ العوجه الى معهد بحوث التغذيه حيث

يوضح ان نمودج المعجون اعلاه يحمل تاريخ انتاج ١٩٨٨ وتاريخ نفاذ غير سنبت على العبوه علما ان الشهاده

الصحيه المرفقه مذكور فيها ان تاريخ الانتاج ١٩٨٨ وتاريخ النفاذ ١٩٨٩ .

السرأى :-

+++++

بعد اطلاع اللجنه على كافه اوليات الموضوع قررت اطارقه الى الاسواق بشرط ان يتولى صاحب

العلاقه كتابه تاريخ النفاذ على كافه العبوات استنادا لتعليمات ديوان الرئاسه الموقر بذلك . مع تحديد

فتره سنه ونصف بعد تاريخ الانتاج المشتب على العبوه كذلك التأكيد على الجهات المستورده بعدم استيراد مثل هذه البضائع مستقبلا .

تحديد مهام واهداف وملاحيات اللجنة الاستشارية الفنيه لصحة الغذاء في القلار

رت اللجنة تشكيل فريق عمل مصغر من كل من :-

الدكتور اسماعيل الساعدي	رئيساً
الدكتور عبد الكريم ناسر	عضواً
السيد طبر الصوفي	عضواً
السيد طلال خالد	عضواً

لتحديد اهداف وواجبات ومهام اللجنة الاستشارية الفنيه لصحة الغذاء في القلار وكذلك ملاحياتها
وخلال فترة اسبوع اعتباراً من يوم ١٨ / ٤ / ١٩٨٩ .

رئيس اللجنة

عبد الامير خنيسر التامري

مدير عام دائرة الوقاية الصحية وحتمايه البيئه


محضر اجتماع

استنادا الى قرار اللجنة الاستشارية الثاني لسنة ١٩٨٢ في القطر الرقم (٦٤)

لقره (٧٠) قد فريق العمل الكلفة عدة اجتثاثات وعومل الى ما ياتي :-

(١) يصح اسم اللجنة الى الهيئة الاستشارية للاذيه بدلا من اللجنة الاستشارية الفقيه
لسنة الغذاء في القطر وذلك استنادا للمادة (٢) من الفصل الثاني من نظام الاذيه
رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) مستحصل موافقة السيد وزير الصحة على اصدار امر وزاري وفق العرفق رقم (١) .
(٣) يرى فريق العمل بضرورة اعتناء بمتكاتفه العمل الوارده في العرفق رقم (٢) في الوقت
الحاضر .



الاخصاصي الاذيه
طلال خالد حسن

رئيسا
الدكتور اساميل فالح
السادي



عضو
الكيميائي الاخصاصي
عمر حسن السويدي
١٩/٧/٢٠٠٠



عضو
الدكتور عبد الكريم ناصر
١٩/٧/٢٠٠٠

امروزي

(مرقق رقم (١))

استنادا الى المادة (٢) من الفصل الثاني من نظام الاغذية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ يصدر ما يلي :-

(١) شكل الهيئة الاستشارية للاغذية من الجهات التالية :

- أ- مدير عام دائرة الوقاية الصحية وحمايه البيئة
ب- ممثل مدير الامور الطبيه في وزارة الدفاع
ج- مدير عام الشركة العامة لتجاره المواد الغذائية
(ممثل وزارة التجاره)
د- مدير قسم الرقابه الصحيه في رئاسة صحة بغداد
هـ- مدير معهد بحوث التغذية
و- مدير المختبر الكيمياوي للتحاليل العدليه والصحيه
ز- مدير قسم الصناعات الغذائية / دائرة الجهاز المركزي
للتقييس والسيطره النوعيه
ح- رئيس الجمعيه العراقيه لعلوم وتكنولوجيا الاغذية /
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ط- مسؤول شعبه الصحة الغذائية / معهد بحوث التغذية
ي- مسؤول شعبه الرقابه الصحيه / دائرة الوقايه الصحيه

ملاحظه : يصدر العمل حاليا بالامر الوزاري المرقم ٧٠٦ الصادر في ١/٢١/١٩٨٩ لحين صدور

امر وزاري لاحق بالتعديلات اللازمه .

(٢) تعدد واجبات الهيئة الاستشارية للاغذية بما يأتي :-

أ- اعتماد المصطلحات اللغويه الواجب توفرها في الاغذية والمعدنه من قبل الجهات الصحيه
والجهاز المركزي للتقييس والسيطره النوعيه في حاله عدم توفر مواصفات وطنيه او عربيه
او عالميه .

ب- دراسة حالات الطمن بسبب الاختلاف في نطاق تحليل الجهات اللاحمة الرسمية الوطنية
او الدوليه والتي تحال من قبل السيد وزير الصحه او من يخوله ووفق قانون المصنوع
العامة ونظام الاغذيه وقانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطره النوعيه .

ج- الصامه مع الاجهزه المنصه بقدر التعلق باوامر الكليف في وضع الخطط والفوايط اللازمه
لحمليه المستهلك في حالات الكوارث والظوارى .

د- دراسة سبل الاستفاده من الاغذيه الطافه في مجالات اخرى وقدر التعلق باوامر الكليف .
هـ- تقييم مستحبات اداء المختبرات الغذائيه الرسميه اللاحمه بصوره دوريه واعداد التقارير اللازمه
حول سبل رفع من مستحبات كفاءتها .

و- اعداد التقارير الفنيه الصحيه الغذائيه وفق النظره رابعا من العاده (٣) من الفصل الثاني
من نظام الاغذيه اطامه .

ز- زايه اعال اخرى يوكلها السيد وزير الصحه .

ح- تعميم توصيات الهيئه نافذه الطمول حال مصادقه السيد الوزير او من يخوله عليها .

١) إذا فشل الفحص في مختبرات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومختبرات وزارة الصحة المعدده فمختبر النموذج هو صالح للاستخدام ولا يجوز صحة فومه الطعن بالدعوى لاجراء الفحص الثاني .

٢) اذا دهايت نتائج الفحص من مختبرات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومختبرات وزارة الصحة المعدده فيحق لمالك العلاقة الطعن بالدعوى لدى الجهات المختصة نفسها وللمره الثانيه بعد ان وقع طبابه صحه العدن بتأيد ذلك .

٣) اذا استمر الدهاين في نتائج الفحص من مختبرات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومختبرات وزارة الصحة المعدده فللمالك الطعن لدى وزير الصحة حول العرض مسجح وتوبده بوفاق دؤد ذلك من قبل طبابه صحه العدن ودرقم وزارة الصحة باستطلاع راي الجهات المختصة ومدى ضروره فرض العرض على العمه الاستشاريه لدراسده والدوميه بشأنه .

٤) للمالك العماله اذا فشل بتوبده لعموم دراسده الطلب من وزير الصحة فرض العرض المسجسي العميه الاستشاريه للاستشارة برلها .